الأنباء
الاربعاء 12 اكتوبر 2011

حذروا مجلس الوزراء من تهديد الحركات النقابية ومنعها من حقها في ممارسة الإضرابات والاعتصامات

نواب: تأييد ودعم كامل لإقرار الكوادر وعلى الحكومة إنصاف العمال

مسلم البراك

خالد العدوة

علي الدقباسي

د. ضيف الله ابورمية

خالد الطاحوس

حظيت قضية الاضرابات العمالية وتحديدا ما قام به العاملون في الادارة العامة للجمارك من اضراب عن العمل امس باهتمام نيابي واسع لجهة المطالبة بضرورة ان تستمع الحكومة لمطالب الموظفين وتعمل على تحقيق مطالبهم الوظيفية واقرار كادرهم الذي اعتبروه منصفا لهم.

وفي هذا الاطار طالب النائب د.ضيف الله أبورمية الحكومة بالرضوخ الى الامر الواقع والتحاور مع الموظفين الذين نظموا الاضرابات في بعض القطاعات مؤخرا بدلا من ان تتوعدهم بالويل والثبور، مبينا ان الاستعانة بكوادر من الخارج لسد النقص ستكون بمثابة خطأ اكبر من الذنب.

وقال أبورمية في تصريح صحافي ان الاضرابات هي نتاج السياسة المتخبطة للحكومة دليل على فشلها في ادارة البلد، لافتا الى ان اللجنة المشكلة من مجلس الوزراء لمتابعة قضية الاضرابات اجراء لا يسمن ولا يغني من جوع، مطالبا الحكومة بدلا من التخبط في إجراءاتها، بدراسة الكوادر الموجودة في ديوان الخدمة المدنية وانصاف الموظفين.

واضاف «يجب ان تتحاور الحكومة مع العمال المضربين وتوجد الحلول لتفاوت الرواتب بين الموظفين في مختلف القطاعات بغض النظر عن المؤهلات ومعايير الاستحقاق، وبدلا من ان تتحفنا الحكومة بتصريحات ما انزل الله بها من سلطان، عليها ان تثبت انها حكومة دولة متحضرة لا ان تهدد بالويل والثبور، مؤكدا تأييده ووقوفه الى جانب الموظفين في مطالباتهم».

مسؤولية الحكومة

من جانبه قال النائب خالد الطاحوس إن الحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الاعتصامات والاضرابات التي تدفع بها المنظمات النقابية في معظم مؤسسات الدولة بعد ان شعرت الطبقة العاملة بانعدام العدالة بتعاطي الحكومة مع الاجور والمرتبات والتمييز بين بعض قطاعات الدولة مما خلق شعورا سلبيا لدى العامل.

واشار الطاحوس الى ان مجلس الخدمة المدنية تخلى عن دوره الرئيسي في رسم السياسات العامة بكل ما يتعلق بمؤسسات الدولة من نظم ولوائح وقرارات وتوازن الاجور والمرتبات، ان النهج الذي يدار من خلاله مجلس الخدمة المدنية مرتبط بالسياسة والنهج الحكومي الذي اعلن عنه سابقا بأنه نهج فاسد خلق ملفات وعجز عن حل ملفات، وأحد هذه الملفات ملف الكوادر الذي اغرق المؤسسات بسيل من اضرابات.

وأوضح الطاحوس كيف لحكومة لا تستطيع ان تعالج ملفا ان تدير مصالح المؤسسات والشعب حتما امر غير منطقي، حكومة ردود الافعال هي من عمقت جراح المؤسسات وكرست للعدالة بين العاملين بمؤسسات الدولة وآخرها القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء يوم امس فيما يتعلق بتشكيل فريق برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وعضوية مدير عام الجمارك ورئيس ديوان الخدمة المدنية ومدير عام مؤسسة الموانئ وممثلين عن الحرس الوطني والجيش وكان دور الفريق تسيير الاعمال بمعنى ان يحل الجيش والحرس الوطني مكان العاملين بالجمارك وغيرها من المؤسسات التي تدعو للاضراب، واوضح أن مجلس الوزراء غير مدرك بخطورة الخطوة وابعادها عندما كلف الجيش والحرس الوطني بالقيام بأعمال مدنية حتى يكون الكل امام مسؤولياته، هذه الخطوة ردة فعل تصعيدية وتحد للحركة النقابية والعمال، وممارسات فيها تضييق على الحريات النقابية واي اجراء لاحلال الجيش والحرس الوطني هو اجراء مخالف للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الحكومة والتي تؤكد حق الاضراب والتفاوض، وخلاف ذلك يعتبر انتهاكا للمواثيق الدولية ما يعني ان الحكومة من خلال هذا الاجراء تدفع الحركة النقابية الى تدويل القضية.

تهديد الحركات النقابية

من جانبه حذر النائب مسلم البراك كلا من رئيس الحكومة ووزير الداخلية من تهديد الحركات النقابية ومنعها من حقها في ممارسة الاضرابات والاعتصامات، واصفا التهديدات التي تتعرض لها هذه الحركات بالسمجة والفارغة وغير المقبولة. وذكر البراك في تصريح للصحافيين عقب لقائه رئيس نقابة العاملين في «الجمارك» احمد عقلة العنزي ان موظفي وموظفات الادارة العامة للجمارك هم صمام الأمان للكويت برا وبحرا وجوا، مشيرا الى ان اضرابهم الذي بدأ الاثنين اثبت مدى تأثير وقوة هؤلاء الموظفين، كما اثبت ان الحركة النقابية الكويتية مازالت تنجب الاحرار والشرفاء والملتزمين بمواقفهم ومبادئهم، والذين لا يقبلون القفز على مصالح الناس، كما فعل بعض النواب القبيضة عندما قفزوا على مصالح الشعب وقبضوا من الحكومة لتضخيم ارصدتهم. اضاف ان النقابيين لا يفاوضون على مواقفهم ولا يستسلمون للترغيب او الترهيب، معربا في الوقت ذاته عن شكره لمدير عام الجمارك ابراهيم الغانم الذي رفض اي بديل عن موظفي الجمارك، داعيا الغانم الى التقدم بالاستقالة لان حكومة الفشل لا تستحق العمل معها «فقدم استقالتك وارمها في وجوههم». واستذكر البراك موقف جاسم القطامي الذي رفض في العام 1956 قمع المظاهرات من قبل رجال الأمن، وقدم استقالته بكل فخر واعتزاز.

وانتقد البراك بشدة قرار مجلس الوزراء الصادر عن اجتماعه الاثنين والمتعلق بتشكيل فريق برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود لمواجهة الاضرابات، معتبرا ان هذا القرار بمثابة قمع للاضرابات والتظاهرات ولعب بالوقت. وتساءل: هل يريدون من افراد الجيش والحرس الوطني التوجه الى المطار والمنافذ كي يوقعوا على اوراق تؤكد انه تم التفتيش؟

مضيفا، ان كان الامر كذلك فأعلنوا الاحكام العرفية واخلصوا، واعلنوا ان الحكومة فاشلة، فنحن دولة مدنية يحكمها القانون.

وخاطب البراك الوزير الحمود بالقول «كفاك تهديدا، فقد اصبح تهديدا سمجا وفارغا وغير مقبول ولا قيمة له»، كما وجه البراك خطابه الى رئيس الحكومة ووزير الداخلية: معا قائلا: «واهم من يعتقد بقدرته على تهديد الحركات النقابية الشريفة الحرة، واعضاء النقابات ليسوا مثل النواب القبيضة، فالنقابيون شرفاء وحريصون على مصلحة العمال».

واكد البراك ان لا ثقة لديه ابدا بالحكومة ولا رئيسها، لافتا الى ان طلبة المدارس تظاهروا وخرجوا للمطالبة بحقوقهم، وقال «ان الحكومة شلت البلد، فما الذي تبقى بعد؟». واستغرب البراك «تشكيل لجنة ثلاثية من قبل الحكومة لمواجهة الاضرابات، ونحن ضد اي عمل لا ينطلق من الدستور والقانون، ونقول لوزير الداخلية: بضاعتك ردت اليك، واذا كنت تقوم بمثل هذا الفعل مع العمال، فثق تماما اننا كنواب للامة لن نقف مكتوفي الايدي، وسيكون لنا موقف في مواجهتك، وايقافك عند حدك، فلا تحاول ان تدخل الجيش والشرطة والحرس الوطني صمام أمان البلد في معركة خاسرة، لان للجيش سمعة في قلوب الكويتيين، وللحرس الوطني كذلك فلا تحاول انقاذ رئيس الوزراء بهذه الطريقة».

دعم كامل

من جهته أعلن النائب علي الدقباسي دعمه وتأييده الكامل للمطالب المشروعة والمستحقة لموظفي إدارة الجمارك، مشيرا إلى أن إضرابهم جاء للتعبير عن رفضهم للإهمال لسنوات وللرغبة بتحسين أوضاعهم في محاولة للفت الانتباه نحو قضيتهم المستحقة.

وقال الدقباسي في تصريح صحافي تعليقا على إضراب رجال الجمارك: ان من أسباب إضرابات واعتصامات الموظفين المماطلة والوعود والتأجيل وتعطيل جلسات مجلس الأمة المخصصة لمناقشة قضاياهم. وأشار الى ان رجال الجمارك يعملون مثل العساكر ويحاسبون مثل المدنيين، وهم محبطون من تجاهل الحكومة لمطالبهم العادلة ومن استمرار الوعود بتعديل أوضاعهم دون حسم، وجاء اعتصامهم وهم يترقبون حلولا لمشاكلهم البسيطة وقرارا بحلها. وأوضح الدقباسي أنه يعرف تماما الأوضاع الوظيفية الصعبة التي يعيشها رجال الجمارك، مشيرا الى انه قبل خمسة وعشرين عاما كان يعمل مفتشا في إدارة الجمارك ومر على ثلاثة مراكز هي المطار والبري والعبدلي. وتابع الدقباسي: منذ كنت بالجمارك وهم يطالبون بتحسين مرتباتهم وظروف عملهم ولا أحد يصغي اليهم ولا يزور مقار عملهم للوقوف على احتياجاتهم إلى أن جاء إضرابهم للتعبير عن رفضهم للإهمال وللرغبة في تحسين أوضاعهم في محاولة للفت الانتباه نحو قضيتهم المستحقة.

وأضاف قائلا: بدأت حياتي بالعمل بالجمارك بعد حصولي على الشهادة المتوسطة ودورة تفتيش، وتابعت لاحقا تعليمي الثانوي في المساء وكنت أتنقل بين مراكز الجمارك بحثا عن مركز يكون العمل خفيفا فيه لأتمكن من الدراسة وكانت كلها عمل في عمل وسهر ولإمكان للراحة.

وتابع: ان راحتك كمفتش جمارك تعني تأخير المسافرين والبضائع وربما تلفها مثل المواد الغذائية ولهذا يعمل منتسبو الجمارك عموما ليلا ونهارا بعيدا عن الأنظار بكد وعمل متواصل وسط الأجواء المناخية المتقلبة كالحر والبرد والغبار لمدة 24 ساعة بحذر بحثا عن الممنوعات بصبر وبمنتهى اليقظة لحماية البلاد.

تأييد

وأيد النائب خالد العدوة مطالب نقابة الجمارك، ودعا الجهات الحكومية المختصة وعلى رأسها مجلس الخدمة المدنية إلى الموافقة الفورية على مطالبهم بهدف تحسين أوضاعهم الوظيفية والمادية، وما يتعلق بها من امتيازات مالية أسوة بغيرهم من أصحاب الوظائف.

كما رحب العدوة بتصريح الوزير مصطفى الشمالي الذي أبدى فيه استعداده للموافقة على مطالب النقابة ووصفها بالمشروعة والعادلة، وأكد أنها ستقر بصفة الاستعجال، كما دعا العدوة نقابة الجمارك بالجلوس مع الوزير لتحقيق هذه المكتسبات كاملة دون نقصان، مع مراعاة مصلحة البلاد العليا وتسيير مصالحها ومرافقها الحيوية.

رئيس النقابة خارج المنصة

منع حرس مجلس الأمة رئيس نقابة العاملين في الجمارك أحمد العنزي من اعتلاء منصة التصريحات في قاعة الاحتفالات، وذلك تنفيذا للقرار الصادر عن ادارة الاعلام بحظر استخدام «المنصة» لغير النواب والوزراء.

ولم يحل هذا «المنع» دون ادلاء العنزي بالحديث الى الصحافيين خارج القاعة بمشاركة النائب مسلم البراك.

الدقباسي: مطالب موظفي الجمارك مشروعة فهم حماة المجتمع والدولة من المهربين

العدوة يؤيد مطالب نقابة الجمارك

رفع علاوة الأبناء من 50 إلى 70 ديناراً

«التشريعية»: زيادة الراتب الأساسي للجامعيين ومنح المواطنين قروضاً حسنة بمقدار 10 أضعاف الراتب

حسين الحريتي

وافقت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية بأغلبية أعضائها الحضور على اقتراحات قوانين زيادة الراتب الأساسي للجامعيين العاملين في الجهات الحكومية التي لم تحصل على كوادر وبدلات بواقع 50٪ ومنح جهات العمل قروضا حسنة للمواطنين العاملين فيها بما يعادل 10 أضعاف الراتب ويتم تسديده على خمس سنوات ورفع علاوة الأبناء من 50 دينارا الى 70 دينارا.

وقال رئيس اللجنة النائب حسين الحريتي في تصريح صحافي يوم امس: عقدت اللجنة التشريعية اليوم اجتماعها الحادي والخمسين بنصاب متوافر والمخصص في جزئه الأول لمناقشة اقتراحات ومشروع قانون مكافحة الفساد حيث اتفق الحضور على غالبية النقاط المتعلقة بهذا القانون دون اي اختلاف، مشيرا الى ان اللجنة وجهت دعوتها لكل من رئيس مجلس القضاء الأعلى ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي الكويتي لحضور اجتماع يوم الاحد المقبل. وأوضح الحريتي ان اللجنة اتفقت على عقد عدة اجتماعات متواصلة قد تكون بشكل يومي حتى يتم الانتهاء من تقرير قانون مكافحة الفساد قبل بداية دور الانعقاد المقبل شاملا كل الأوصاف والمتطلبات اللازمة لهذا الشأن وبما يتوافق مع الأطر الدستورية والقانونية القائمة في البلاد، مبينا ان اللجنة تدارست قانون كشف الذمة المالية بأثر رجعي دون رجعية العقوبات اي بمعنى ان يقدم الخاضع للقانون ذمته المالية بأثر رجعي الا ان العقوبة على مخالفته للقانون لا تطبق إلا بعد تاريخ اقرار القانون، وهذا مازال قيد الدراسة. وأشار الحريتي الى ان هناك عدة اقتراحات واردة على قانون مكافحة الفساد، حول تبعية هيئة مكافحة الفساد ومنها تشكيلها من خلال هيئة قضائية مستقلة او من إلحاق تبعيتها بمجلس الوزراء أو وزير العدل إداريا وماليا ومنها كذلك تشكيلها ككيان مستقل يتولى مجلس الأمة ترشيح رئيسه واعضائه على غرار ديوان المحاسبة لافتا الى ان هذه الجزئية سيتم حسمها بعد الاستماع لوجهة النظر الحكومية والقضائية فيها.

وعلى صعيد آخر أشار الحريتي الى ان الجزء الثاني من اجتماع اللجنة تناول عددا من الاقتراحات بقانون المقدمة من قبل الاعضاء ومنها ما يتعلق بتأجير املاك الدولة وشرط التعاقد بين الدولة والجهات الديبلوماسية والمنظمات الدولية كما وافقت اللجنة بأغلبية اعضائها على اقتراح بقانون منح جميع جهات العمل الحكومية قروضا حسنة للمواطنين العاملين فيها بما يوازي 10 اضعاف الراتب الاساسي على ان يسدد خلال 5 سنوات.

وتابع الحريتي: كما وافقت اللجنة على اقتراح بقانون زيادة الراتب الاساسي للجامعيين في الدولة بواقع 50٪ في الجهات التي لم تحصل على كوادر مالية كما تمت الموافقة على رفع علاوة الأولاد من 50 دينارا الى 70 دينارا.

دشتي للشمالي: ما الإجراءات التي تم اتخاذها تجاه تهريب الديزل؟

وجهت النائبة رولا دشتي سؤالا برلمانيا الى وزير المالية مصطفى الشمالي جاء فيه: جاء في احدى الصحف اليومية الصادرة يوم الخميس 6 الجاري (الصفحة الاولى) انه تم ضبط 144 طنا من مادة الديزل الصافي في ثماني حاويات في محاولة لتهريبها الى احدى الدول الخليجية، واضافت الصحيفة ان شحنة الديزل تم اخفاؤها في صورة شحنة صابون سائل تعود لاحدى الشركات المحلية التي يملكها خليجي. لذا، ارجو افادتي بالتالي: متى تم ضبط شحنة الديزل التي اشارت اليها الصحيفة، وما اسم الشركة التي تعود اليها شحنة الصابون السائل التي استخدمت لاخفاء شحنة الديزل ومركزها الرئيسي ونوعها واسماء الشركاء فيها، واسم الشخص المفوض بالتوقيع عن الشركة وصورة من اعتماد توقيعه عنها وما الاجراءات التي اتخذت حتى الآن بصدد شحنة الديزل التي تم ضبطها قبل تهريبها؟

د. رولا دشتي

المطوع: لماذا نفرض على أبنائنا عقائد ليست محل إجماع؟!

قال النائب عدنان المطوع عندما نطالب بضرورة تعديل بعض المناهج التعليمية الدينية في كتب الدولة حرصا منا على أجيالنا الصاعدة التي ستكون أمة المستقبل، فمحبة منا لهذه الأجيال واهتماما بمستقبلها نؤكد على الذي نطالب به، ولماذا نُفرض علينا عقائد هي ليست محل اجماع المسلمين وإنما هي مورد شقاق ونزاع فيما بينهم وحتى لا يرتضيها بعض الاخوة من اهل السنة. ولماذا تُلزم الدولة والشعب بأمور عقائدية وتاريخية ودينية لسنا كلنا نقول بصوابها حتى انني تصلني شكاوى من بعض أعزاء لي من أهل السنة لا يريدون ان يُعلم أبناؤهم اعتقادات تقوّل بها محمد عبدالوهاب (الوهابية) فلا نستطيع ولا يحق لنا أن نسلب الإنسان حريته الفكرية أو الدينية، ثم لماذا لا تدرس العقائد التي تسالم عليها المسلمين؟! ولماذا هذا الإصرار على تدريس ما هو غير متسالم عليه حتى عند بعض أهل السنة الكرام فضلا عن الشيعة؟ فإن المسائل التي هي مورد شقاق ونزاع بين المسلمين ندرسها لابنائنا والتي هي مورد اتفاق وانتفاع نتركها. ومن له حرص على هذه الدروس فيمكن له ان يتلقاها في المعاهد الدينية حيث المؤسسات التعليمية العقائدية. أما المقاعد الدراسية والتي جُعلت منها التربية الدينية فهي لبناء الوطن والأسرة والإنسان على شتى المباني الأخلاقية التي بعث بها جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

عدنان المطوع

عسكر يقترح معاملة أبناء الكويتية من غير محددي الجنسية معاملة الكويتي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون في شأن أولاد الكويتية من زوج غير محددي الجنسية وجاء الاقتراح كالتالي:

يعامل أولاد الكويتية من زوج غير محدد الجنسية (بدون) معاملة الكويتيين في النواحي الآتية:

- إصدار شهادات الميلاد.
- العلاج في المؤسسات الصحية الحكومية بما في ذلك أنواع الأشعة والتحاليل المخبرية والطبية وعلاج الأسنان والعصب والجذور وصرف الأدوية وغير ذلك من أنواع العلاج.
- إصدار جوازات السفر وتجديدها.
- إصدار اجازات القيادة ودفاتر السيارات وتجديدها.
- الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في التعليم العام والكليات والمعاهد العليا.
- الإعانات التي تصرف للطلاب.
- المزايا المقررة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- الالتحاق بالهيئات الرياضية.
- الالتحاق بالوظائف العامة المدنية وكذلك بالوظائف العسكرية بالجيش والشرطة والحرس الوطني.
- الحصول على البطاقة التموينية.
- الحصول على البطاقة المدنية.
- تملك العقارات.

كما يعفون من رسوم الإقامة ورسوم التأمين الصحي.

مادة 2

يمنح أولاد الكويتية من زوج غير محدد الجنسية البدون الإقامة الدائمة في الكويت متى كانوا مقيمين في الكويت بصورة فعلية ومنتظمة.

مادة 3

تعامل الكويتية المتزوجة من زوج غير كويتي أو من زوج غير محدد الجنسية (البدون) معاملة الكويتي في مجال الرعاية السكنية.

مادة 4

يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

عسكر العنزي

الوعلان: «التربية» طلبت أسبوعاً لبحث «الحديث» ونمد يد التعاون وسنزودها بكل المعلومات

كشف النائب مبارك الوعلان أنه تلقى اتصالا هاتفيا من الوكيلة المساعدة لشؤون التعليم بوزارة التربية منى اللوغاني أكدت فيه أنها تلقت توجيهات من وزير التربية أحمد المليفي بإجراء دراسة مفصلة لبحث موضوع حذف حديث شريف والتحقق من أبعاده على أن تظهر نتائج هذه الدراسة خلال أسبوع.

وأكد الوعلان استعداده تزويد الوزارة بما لديه من المعلومات والوثائق التي تساعدهم في الوصول إلى الحقيقة، مشددا على أنه يمد يده للتعاون مع أية جهة لديها رغبة حقيقية في الإصلاح والتطوير من أجل بناء مستقبل أفضل لهذه البلاد ولشعبها الذي يرفض المساس بمعتقداته.

وأشار الوعلان إلى القضية ليست قضية حذف حديث نبوي صحيح من منهج دراسي بقدر ما هي محاولة لدرء فتنة اكتوت بنيرانها بلدان مجاورة كثيرة وغابت عن الكويت بحمد الله طوال تاريخها، ولذلك فإنه ينبغي على الجميع بذل أقصى ما في وسعهم من أجل الحفاظ على اللحمة الوطنية والتعايش السلمي الذي ميز العلاقة بين مختلف أطياف المجتمع الكويتي على مر الأجيال.

من ناحية أخرى، أعلن الوعلان أنه تقدم باستقالته من اللجنة الصحية لوجود حالة من الريبة في التعامل مع الملفات المدرجة على جدول الأعمال ولغياب الانسجام مع رئيسة اللجنة مما قد يجعلني شريكا بشكل أو بآخر في إقرار بعض ما هو مدرج على جدول الأعمال.

وأشار الوعلان إلى وجود نوع من الانتقائية في اختيار قوانين بعينها والتركيز عليها على حساب قوانين أخرى أكثر أهمية للمواطن الكويتي، مشيرا إلى أن الاستعجال في تمرير بعض بنود جدول الأعمال أصبح يثير علامة استفهام كبيرة.

مبارك الوعلان

هايف يدعو دول الخليج إلى الوقوف مع الشعب الكوسوفي ضد تعسف حكومته

محمد هايف

استغرب النائب محمد هايف عضو لجنة صداقة كوسوفو البرلمانية: «مواقف حكومة كوسوفو وتحديدا وزير خارجيتها الذي سيزور الكويت في الأيام المقبلة بسبب قراره الذي منع فيه الطالبات دون المرحلة الجامعية من ارتداء الحجاب». وقال هايف في تصريح للصحافيين: «ان وزير الخارجية رفض ادخال مادة التربية الإسلامية في المدارس الحكومية مع ان 95٪ من سكان كوسوفو من المسلمين».

وذكر هايف: «ان الوزير درس في النمسا الدولة غير المسلمة ومع ذلك كانت تسمح بتدريس التربية الإسلامية في المدارس، ولا تمانع من ارتداء الحجاب».

وبين هايف: «ان حكومة كوسوفو وعدت غير مرة باعادة النظر في القرارات التي تقف ضد الإنسانية، ولكنها لم تفعل شيئا».

وأشار هايف الى «ان حكومة كوسوفو الحالية لا تشابه أي نظام في العالم إلا نظام الرئيس التونسي المخلوع الذي منع الحجاب في بلده، ويجب على دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا والدول الإسلامية كافة الوقوف مع الشعب الكوسوفي المظلوم ضد هذا الظلم والتعسف».